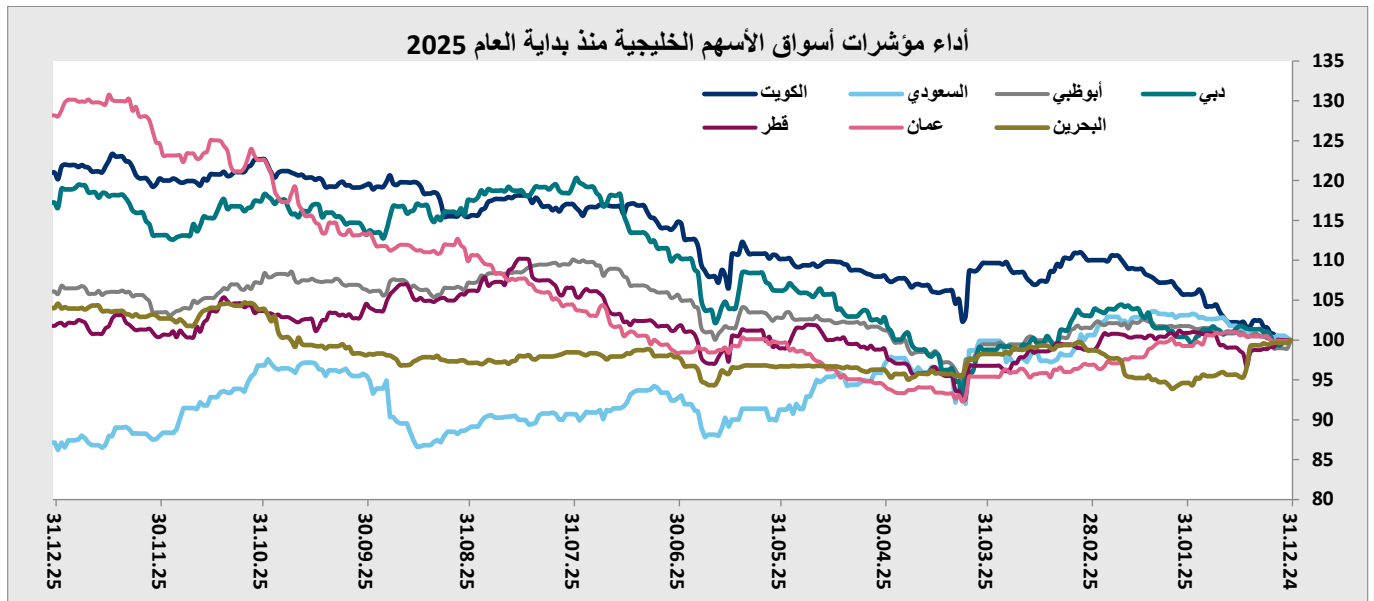


أداء أسواق الأوراق المالية لدول مجلس التعاون الخليجي عن العام 2025 – العام الذي انقضى...

أداء ضعيف للمؤشر الخليجي مقارنة بموجة الصعود العالمية تحت وطأة تقلبات اسعار النفط والتوترات الجيوسياسية...

فقدت أسواق الأسهم العالمية زخمها مع اقتراب نهاية العام، لتنتهي تداولات العام 2025 عند مستويات أقل قليلاً عن ذروتها التاريخية، بعد أن لامست مستويات قياسية متعددة خلال العام في أكثر من 59 جلسة تداول. وأنهى مؤشر مورجان ستانلي لكافة دول العالم تداولات العام محققاً مكاسب بلغت نسبتها 20.6 في المائة، وهي الأكبر خلال ست سنوات، وذلك على الرغم من الاضطرابات الناجمة عن الرسوم الجمركية والتوترات الجيوسياسية والحروب. وجاء هذا الأداء بدعم من خفض أسعار الفائدة، ومرونة النمو الاقتصادي، وقوة أرباح الشركات، إضافة إلى تراجع التأثير المتوقع للرسوم الجمركية على التضخم، واستمرار ضخ الاستثمارات نحو الأسهم المرتبطة بالذكاء الاصطناعي. كما سجلت الأسهم الآسيوية أفضل أداء سنوي لها منذ العام 2017، محققة مكاسب بلغت نسبتها 25.3 في المائة، في حين حققت المعادن النفيسة مثل الذهب والفضة أفضل أداء سنوي لها منذ العام 1979. في المقابل، سجلت أسعار النفط الخام أكبر تراجع سنوي منذ العام 2020، لتنتهي تداولات العام عند مستوى 60.9 دولار أمريكي للبرميل.

أداء مؤشرات أسواق الأسهم الخليجية منذ بداية العام 2025



المصدر: بحوث كامكو إنفست

وواصلت أسواق الأسهم الخليجية مرة أخرى تسجيل أداء ضعيف مقارنة بموجة الصعود التي شهدتها الأسواق العالمية، محققة أحد أضعف معدلات النمو عالمياً خلال العام 2025. إذ سجل مؤشر مورجان ستانلي الخليجي مكاسب محدودة بلغت نسبتها 1.6 في المائة خلال العام، وذلك على الرغم من الأداء الإيجابي على مستوى عدد من الأسواق المحلية. وعلى صعيد البورصات المختلفة، جاءت عمان في الصدارة من حيث الأداء، مسجلة مكاسب قوية بمعدل ثنائي الرقم بنسبة 28.2 في المائة، تلتها بورصة الكويت وسوق دبي المالي بمكاسب ثنائية الرقم بلغت نسبتها 21.0 في المائة و17.2 في المائة، على التوالي. في المقابل، انتهت مؤشرات أبو ظبي وقطر والبحرين تداولات العام بمكاسب تراوحت بين المستويات المتوسطة والمنخفضة في خانة الأحاد. في المقابل، كانت البورصة السعودية السوق الخليجية الوحيدة التي سجلت تراجعاً خلال العام، بانخفاض بلغت نسبته 12.8 في المائة، وهو ما يعكس بصفة رئيسية مخاوف المستثمرين إزاء تراجع أسعار النفط واستمرار التحديات الجيوسياسية الإقليمية.

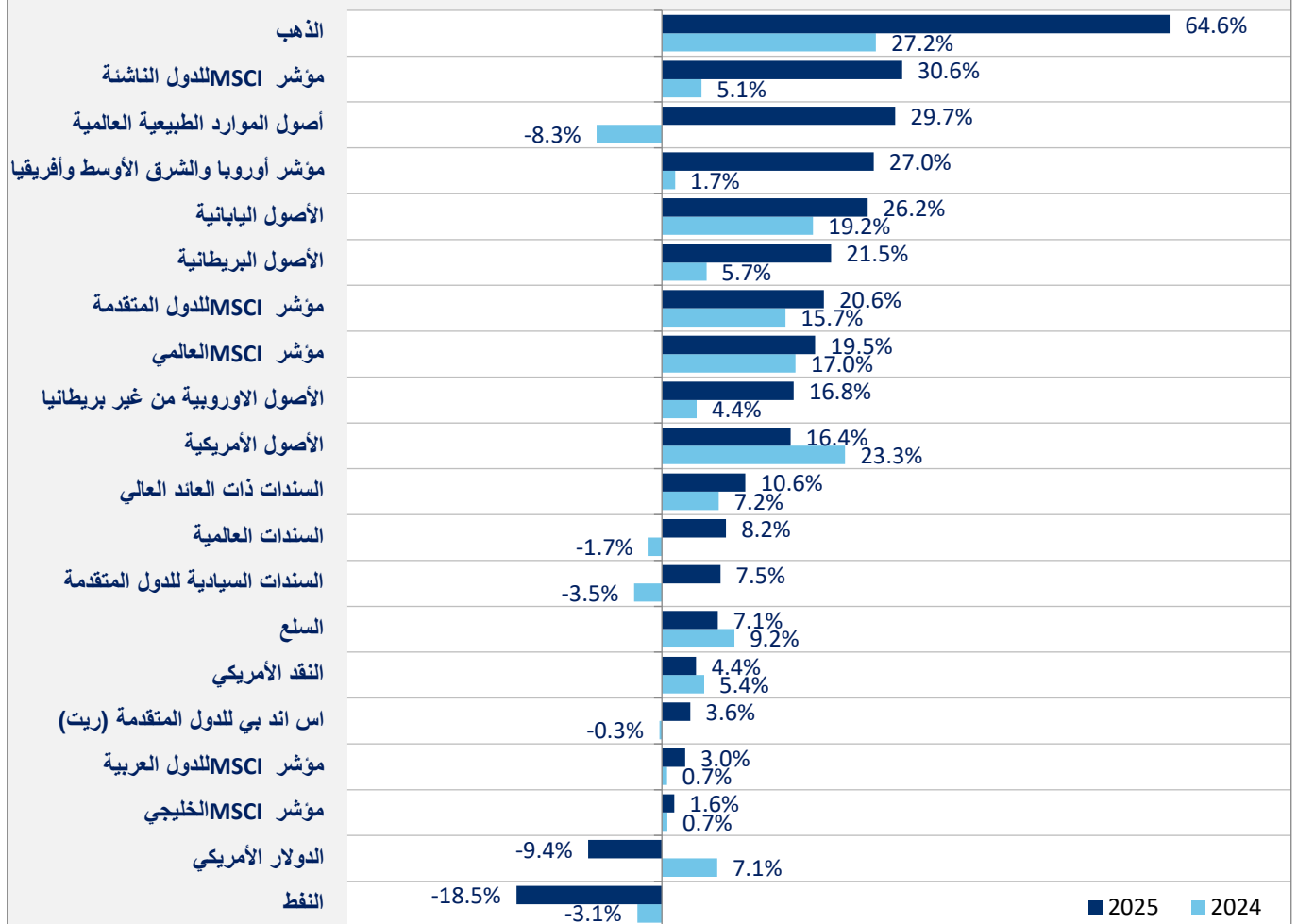
وعلى الصعيد القطاعي، شهدت غالبية القطاعات في الأسواق الخليجية تراجعاً ثنائي الرقم خلال العام، فيما يعزى بصفة رئيسية إلى انخفاض أسعار الأسهم في السوق السعودية. في المقابل، سجلت قطاعات الاتصالات والبنوك والاستثمار والتمويل في الدول الخليجية نمواً بمعدلات ثنائية الرقم خلال العام، بينما تعرضت قطاعات السلع طويلة الأجل والتأمين والمرافق العامة لانخفاضات حادة.

أداء الأسواق العالمية

نمو قوي بدعم من زخم أسهم الذكاء الاصطناعي ...

أنهت الأسواق العالمية تداولات العام 2025 محققة مكاسب ثنائية الرقم للعام الثالث على التوالي، بدعم قوي من الأداء الإيجابي واسع النطاق عبر أبرز أسواق الأسهم العالمية. وجاء هذا الصعود نتيجة تسجيل معظم الأسواق الرئيسية مكاسب قوية، بما في ذلك الولايات المتحدة وألمانيا واليابان وهونج كونج. وجاءت أسهم الذكاء الاصطناعي في صدارة موجة الصعود خلال معظم فترات العام، لتنتهي العام بمكاسب بلغت نسبتها 35 في المائة. وفي ذات الوقت، تفوقت الأسواق الناشئة على بقية الأسواق العالمية، إذ سجل مؤشر مورجان ستانلي للأسواق الناشئة مكاسب قوية بلغت نسبتها 30.6 في المائة، في حين حققت المؤشرات الأوروبية والأميركية مكاسب تقارب نحو 17 في المائة خلال العام. وضمن الأسواق الناشئة، برزت كوريا الجنوبية كواحدة من أفضل الأسواق أداءً على مستوى العالم، مع ارتفاع مؤشر كوسبي بأكثر من 75.6 في المائة. كما سجلت مؤشرات البرازيل والمكسيك مكاسب تجاوزت نسبة 30 في المائة، في حين حققت الصين والهند مكاسب بلغت نسبتها 18.4 في المائة و9.1 في المائة، على التوالي.

أداء فئات الأصول العالمية - 2025 مقابل 2024



المصدر: بلومبيرج وبحوث كامكو/إنفست

أظهرت حركة التداول خلال العام تأثر الأسواق بفرض الولايات المتحدة رسوماً جمركية في أبريل 2025، لتصل بذلك إلى أدنى المستويات لمعظم الأسواق العالمية. إلا أن تعديلات الرسوم والاتفاقيات الثنائية التي أبرمتها الولايات المتحدة مع شركائها التجاريين الرئيسيين خلال الفترة المتبقية من العام ساهمت في تحقيق مكاسب متواصلة في أسواق الأسهم. كما جاء أثر الرسوم الجمركية أقل من المتوقع، لا سيما على معدلات التضخم وحجم التجارة العالمية، في ظل لجوء عدد من الدول إلى تسريع وتيرة التبادل التجاري لتفادي فرض رسوم أعلى. إلا أنه على الرغم من ذلك، أصبحت الأسواق تتوقع أن يتبلور الأثر التضخمي خلال الأشهر المقبلة. وعلى صعيد السياسة النقدية، خفض مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي سعر الفائدة ثلاث مرات خلال العام، لتصل إلى نطاق 3.5 في المائة - 3.75 في المائة. ورافق قرار خفض قدر كبير من الترقب والتكهنات كان لها تأثير ملحوظ على الأسواق، إلا أن المخاوف بشأن ضعف سوق العمل في الولايات المتحدة شكلت الدافع الرئيسي وراء هذه التخفيضات.

وعلى صعيد أداء فئات الأصول العالمية، سجلت المعادن النفيسة، وفي مقدمتها الفضة والذهب، مكاسب قياسية خلال العام، تعد الأعلى منذ العام 1979 على الأقل. إذ ارتفعت أسعار الفضة بما يقرب من نسبة 150 في المائة في العام 2025، في حين صعدت أسعار الذهب بنسبة 65 في المائة تقريباً. كما حققت معادن أخرى، مثل النحاس، مكاسب قوية بنسبة 36 في المائة خلال العام. وجاء ارتفاع أسعار الذهب مدفوعاً بضعف أداء الدولار الأمريكي، وتساعد التوترات الجيوسياسية، إلى جانب زيادة عمليات الشراء من قبل البنوك المركزية العالمية. في المقابل، عكست مكاسب الفضة تراجع العائدات الحقيقية، وارتفاع الطلب من قطاعات الذكاء

الاصطناعي والطاقة الشمسية والسيارات الكهربائية، إلى جانب تحكم الصين في الامدادات. في المقابل، كان النفط الخام والدولار الأمريكي من بين أضعف فئات الأصول أداءً خلال العام، إذ سجلا تراجعاً بلغت نسبتهما 18.5 في المائة و9.4 في المائة، على التوالي.

أداء الأسواق الخليجية في العام 2025

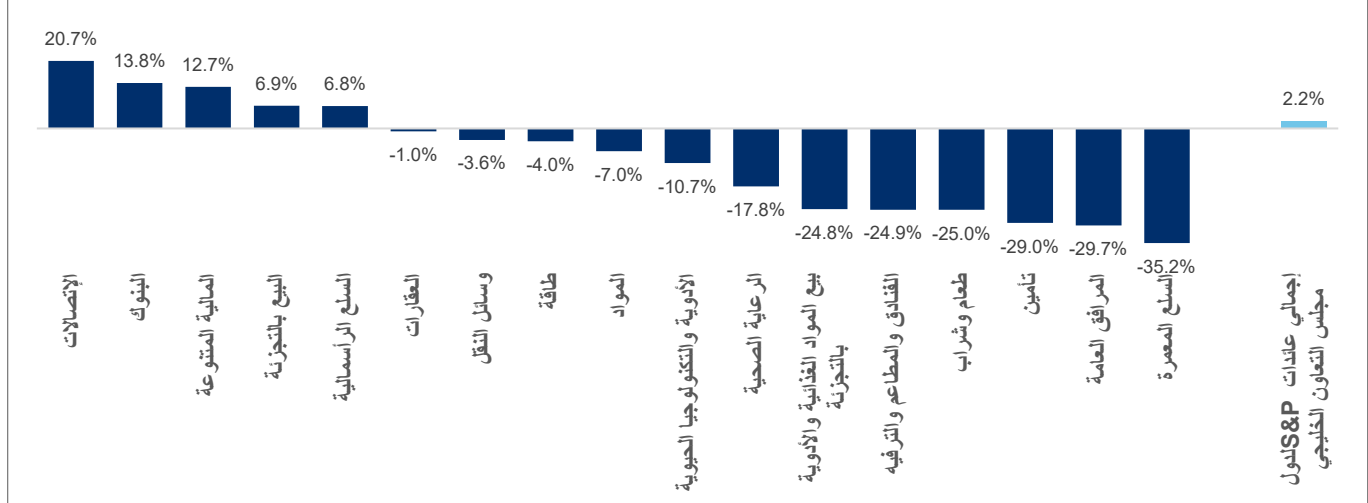
واصلت الأسواق الخليجية مرة أخرى تسجيل أداء دون مستوى المؤشرات العالمية خلال العام 2025، مدفوعة بعوامل إقليمية خاصة حدثت من وتيرة النمو، وذلك على الرغم من أن خفض أسعار الفائدة ساهم جزئياً في تخفيف الضغوط. ومن أبرز العوامل التي أدت إلى تسجيل المؤشر الخليجي لنمو محدود التوترات الجيوسياسية، بما في ذلك الحرب على غزة، والهجمات التي استهدفت قطر، وحالة عدم الاستقرار التي شهدتها دول مجاورة مثل إيران واليمن. كما شكل ضعف أسعار النفط أحد الأسباب الرئيسية للضغوط المتزايدة على الأسواق الخليجية، إذ تراجع مزيج خام برنت بنسبة 18.5 في المائة خلال العام، مدفوعاً بمخاوف فائض المعروض. وعلى الرغم من ذلك، حافظت المؤشرات الاقتصادية الأساسية في المنطقة على استقرارها، مع تسجيل نمو في القطاع غير النفطي الخليجي، بدعم من الزخم القوي للمشاريع بقيمة تجاوزت 4.0 تريليون دولار أمريكي. وعلى صعيد أنشطة التداول، سجل المستثمرون الأجانب صافي عمليات شراء في أسواق الأسهم الخليجية خلال العام.

أسواق الأسهم الخليجية	إغلاق المؤشر	الأداء للعام 2025 (%)	القيمة السوقية (مليار دولار)	قيمة التداولات خلال السنة (مليار دولار)	مضاعف السعر للربحية (x)	مضاعف السعر للقيمة الدفترية (x)	العائد الجاري (%)
الكويت - مؤشر السوق الأول	9,498.3	21.2%	174.5	86.6	15.2	1.3	2.4%
الكويت - مؤشر رئيسي 50	8,688.8	27.7%					
الكويت - مؤشر السوق الرئيسي	8,302.4	20.2%					
الكويت - مؤشر السوق العام	8,907.6	21.0%					
السعودية	10,490.7	(12.8%)	2,352.0	346.1	17.6	2.1	3.7%
أبوظبي	9,992.7	6.1%	831.7	86.0	19.6	2.5	2.4%
دبي	6,047.1	17.2%	280.1	44.0	9.8	1.7	4.7%
قطر	10,762.5	1.8%	176.9	28.2	12.2	1.3	4.6%
البحرين	2,066.5	4.1%	70.9	1.64	14.3	1.4	9.3%
مسقط	5,866.8	28.2%	41.2	12.9	9.6	1.3	5.2%
إجمالي الأسواق الخليجية			3,927.4	605.5	16.4	2.0	3.6%

المصدر: بلومبيرج، الأسواق الخليجية وبحوث كامكو/إنفست

وسجل مؤشر مورجان ستانلي الخليجي مكاسب محدودة بلغت 1.6 في المائة خلال العام 2025، مقارنة بمكاسب أقل بلغت نسبته 0.7 في المائة في العام السابق. واتسم أداء المؤشر بتقلبات واضحة على مدار العام، إذ شهد تراجعاً حاداً في أبريل 2025 عقب الإعلان عن الرسوم الجمركية، أعقبها انتعاش جزئي. كما شهد شهر يونيو انخفاضاً ملحوظاً نتيجة التوترات الإقليمية بالتزامن مع تراجع أنشطة التداول. وسجل أكبر تراجع خلال شهر نوفمبر 2025، إذ انخفض المؤشر بنسبة 8.2 في المائة مقارنة بمستويات الذروة المسجلة بنهاية أكتوبر 2025. وعلى صعيد الأسواق المحلية، أثر تراجع أسهم الشركات الكبرى، لا سيما في قطاعات الطاقة والمواد الأساسية والمرافق العامة في السعودية، على أداء أسواق المنطقة، مما أسفر عن انخفاض المؤشر العام للسوق السعودية (تاسي) بنسبة 12.8 في المائة، لتكون السوق الخليجية الوحيدة التي سجلت تراجعاً خلال العام 2025. في المقابل، جاءت عمان في صدارة الأسواق الخليجية أداءً، إذ سجل مؤشر سوق مسقط 30 مكاسب بلغت نسبته 28.2 في المائة، تلتها الكويت بمكاسب قوية بلغت 21.0 في المائة بدعم من المكاسب واسعة النطاق، ثم دبي بمكاسب قدرها 17.2 في المائة.

مؤشر القطاع الخليجي - العائد الإجمالي (%) - منذ بداية العام 2025



المصدر: بلومبيرج، الأسواق الخليجية وبحوث كامكو إنفست

وتراجع أداء أربعة من أكبر خمسة أسهم من حيث القيمة السوقية في المنطقة خلال العام، وكان ثلاثة منها ضمن قطاع الطاقة، بما في ذلك انخفاض سهم أرامكو السعودية بنسبة 15.0 في المائة خلال العام 2025. وعلى المستوى القطاعي، مال الأداء السنوي بوضوح نحو القطاعات المتراجعة، إذ سجلت مؤشرات المرافق العامة والتأمين والسلع المعمرة خسائر قاربت 30 في المائة. وفي المقابل، حققت قطاعات الاتصالات والبنوك والتمويل والاستثمار مكاسب ثنائية الرقم، ساهمت في التخفيف من حدة الضعف العام لأداء الأسواق.

الكويت

سجلت مؤشرات بورصة الكويت أداءً إيجابياً خلال العام 2025، لتكون من بين أفضل المؤشرات أداءً على مستوى الأسواق الخليجية وعلى الصعيد العالمي. وحققت جميع القطاعات السوقية الأربعة مكاسب خلال العام، إذ ارتفع مؤشر السوق العام بنسبة 21.0 في المائة لينتهي تداولات العام مغلقاً عند مستوى 8,907.6 نقطة، ليحل كثناني أفضل المؤشرات أداءً على مستوى الدول الخليجية. وتركز اهتمام المستثمرين في الكويت على الأسهم المتوسطة والكبيرة، ما أسفر عن تسجيل مؤشر السوق الرئيسي 50 لمكاسب بلغت نسبتها 27.7 في المائة، مقارنة بارتفاع مؤشر السوق الأول بنسبة 21.2 في المائة. في المقابل، سجل مؤشر السوق الرئيسي مكاسب أقل نسبياً بلغت 20.2 في المائة خلال العام. وعلى صعيد نشاط السوق الأولية، شهد العام إدراج سهم واحد جديد تمثل في إدراج شركة العملية للطاقة ضمن قطاع الطاقة.

وعلى صعيد الأداء القطاعي للعام 2025، نجحت معظم المؤشرات القطاعية في تسجيل مكاسب خلال العام، إذ أنهت 4 قطاعات فقط من أصل 13 تداولاتها في المنطقة السلبية. وسجل مؤشر قطاع المواد الأساسية تراجعاً بنسبة 8.5 في المائة، تلاه كلا من مؤشري قطاع التكنولوجيا وقطاع التأمين بانخفاضهما بنسبة 8.4 في المائة و5.2 في المائة، على التوالي. ومن أبرز الأسهم المتراجعة ضمن قطاع المواد الأساسية شركة بوبيان للبتر وكيموايات وشركة الكوت للمشاريع الصناعية، بتراجعات بلغت نسبتها 9.7 في المائة و8.7 في المائة، على التوالي. في المقابل، تصدر مؤشر العقار قائمة القطاعات الراححة، محققاً مكاسب ثنائية الرقم بلغت نسبتها 50.0 في المائة، وتلاه قطاع الطاقة وقطاع السلع الاستهلاكية بمكاسب بلغت 45.9 في المائة و36.1 في المائة، على التوالي. كما سجلت القطاعات ذات الثقل الوزني الكبير، مثل البنوك والاتصالات، مكاسب بنسبة 19.9 في المائة و20.4 في المائة، على التوالي خلال العام. وضمن قطاع البنوك، حققت 8 بنوك من أصل 9 مكاسب خلال العام، فيما سجلت أسهم بنك وربة والبنك الدولي الكويتي

أعلى الارتفاعات على مستوى القطاع، بمكاسب بلغت نسبتها 64.9 في المائة و 57.2 في المائة، على التوالي، بدعم من النمو القوي للأرباح.

وعلى صعيد أفضل الأسهم أداءً خلال العام، جاء سهم مجموعة ديجتس (حياة للاتصالات) في الصدارة بتسجيله لمكاسب استثنائية بنسبة 1,420.0 في المائة، وتبعه كلا من سهمي شركة مراكز التجارة العقارية وشركة الامتيازات الخليجية بمكاسب بلغت نسبتها 579.0 في المائة و 353.0 في المائة، على التوالي. وفي المقابل وعلى صعيد الأسهم المتراجعة خلال العام، جاء سهم الشركة الوطنية الدولية القابضة في الصدارة بتراجع بنسبة 56.9 في المائة، وتبعه كلا من سهمي كميفيك وشركة إيفا للفنادق والمنتجات بانخفاضات بلغت نسبتها 42.2 في المائة و 28.1 في المائة، على التوالي. وعلى صعيد أنشطة التداول، ارتفع إجمالي كمية الأسهم المتداولة خلال العام بنسبة 71.3 في المائة ليصل إلى 117.2 مليار سهم، مقابل 68.5 مليار سهم تم تداولها في العام 2024. كما ارتفعت قيمة التداولات بنسبة 79.1 في المائة لتبلغ 26.5 مليار دينار كويتي في العام 2025، مقابل 14.8 مليار دينار كويتي في العام السابق. وكان بيت التمويل الكويتي مجدداً السهم الأكثر تداولاً من حيث القيمة خلال العام 2025، بإجمالي تداولات بلغت قيمتها 2.3 مليار دينار كويتي، وتبعه سهم الشركة الأولى للتسويق المحلي للوقود بقيمة تداولات بلغت 1.7 مليار دينار كويتي.

وعلى صعيد الأخبار الاقتصادية، عادت دولة الكويت إلى أسواق الدين الدولية في أكتوبر 2025، عبر إصدار سندات مقومة بالدولار الأميركي موزعة على آجال 3 و 5 و 10 سنوات. وشهد الإصدار تغطية تجاوزت 2.5 مرة، ما يعكس ثقة قوية من المستثمرين الدوليين. وجاء هذا الإصدار في أعقاب إقرار قانون الدين العام الذي يجيز الاقتراض بما يصل إلى 30 مليار دينار كويتي، بما يدعم تمويل مشاريع البنية التحتية ومبادرات تنويع الاقتصاد في إطار رؤية الكويت 2035.

السعودية

كان المؤشر العام للسوق السعودية (تاسي) أسوأ المؤشرات أداءً على مستوى الأسواق الخليجية خلال العام 2025، مسجلاً تراجعاً بنسبة 12.8 في المائة، في أكبر تراجعاته منذ العام 2015. وأظهر نمط التداول خلال العام ضغوط بيعية بدأت منذ فبراير 2025، أعقبها تحسن جزئي بين سبتمبر وأكتوبر، إلا أن المؤشر لم ينجح في الحفاظ على الزخم، ليتعرض لتراجع حاد خلال الشهرين الأخيرين من العام، وينتهي تداولاته مغلقاً عند مستوى 10,490.7 نقطة. وعلى الرغم من هذا الأداء، هيمنت السعودية على نشاط الإدراج خلال العام 2025، إذ تم إدراج 13 سهماً في السوق الرئيسية تداول، إلى جانب نقل سهمين من سوق نمو إلى السوق الرئيسية، وإدراج 28 سهم في سوق نمو - السوق الموازية. وكان اكتتاب شركة طيران ناس الأكبر في السعودية خلال العام، إذ جمع 4.1 مليار ريال سعودي (نحو 1.1 مليار دولار أمريكي) في أحد أكبر إدراجات قطاع الطيران في المنطقة. كما شملت الاكتتابات البارزة الأخرى خلال العام شركة أم القرى للتنمية والإعمار، والشركة الطبية التخصصية، وشركة دراية المالية، وشركة دار الماجد العقارية.

وعلى صعيد الأداء القطاعي، شهد العام تحقيق قطاع واحد فقط من أصل 21 قطاعاً مكاسب، في حين سجلت بقية القطاعات تراجعاً. وكان قطاع الاتصالات الوحيد الذي أنهى العام على ارتفاع، محققاً نمواً بنسبة 11.4 في المائة، بدعم رئيسي من المكاسب التي سجلتها كلا من سهمي اتحاد اتصالات (موبايلي) وشركة الاتصالات السعودية (اس تي سي)، اللتين سجلتا ارتفاعات بلغت نسبتها 23.6 في المائة و 7.5 في المائة، على التوالي، في حين تراجع سعر سهم اتحاد عذيب للاتصالات بنسبة 17.0 في المائة. وفي المقابل، تصدر قطاع الإعلام قائمة القطاعات المتراجعة، مسجلاً أكبر انخفاض سنوي بنسبة 49.2 في المائة، نتيجة تراجع كافة الأسهم المكونة للمؤشر. وتبعه كلا من مؤشري قطاع المرافق العامة وقطاع السلع طويلة الأجل بتراجع بلغت نسبته 47.1 في المائة و 34.7 في المائة، على التوالي. كما سجل قطاع الطاقة، ذي الثقل الوزني الكبير، تراجعاً سنوياً بلغت نسبته 14.2 في المائة، في حين أنهى قطاع البنوك تداولات العام بأداء شبه مستقر بانخفاض هامشي بنسبة 0.1 في المائة، إذ تراجعت أسهم 4 بنوك من أصل 10. وتأثر أداء قطاع الطاقة بانخفاض معظم مكوناته، وذلك على الرغم من تسجيل سهم الشركة الوطنية السعودية للنقل البحري

مكاسب قوية بلغت نسبتها 38.5 في المائة، في حين تراجع سعر سهم أرامكو السعودية بنسبة 15.0 في المائة خلال العام.

وظلت أنشطة التداول محدودة خلال العام 2025، في ظل التباطؤ الاقتصادي الناتج عن تراجع أسعار النفط، وهو الأمر الذي انعكس سلباً على معنويات المستثمرين. إذ انخفض إجمالي كمية الأسهم المتداولة خلال العام بنسبة 34.5 في المائة ليصل إلى 67.7 مليار سهم، مقابل 103.4 مليار سهم في العام 2024. كما تراجع إجمالي قيمة التداولات بنسبة 30.0 في المائة لتبلغ نحو 1.3 تريليون ريال سعودي خلال العام 2025، مقابل 1.9 تريليون ريال سعودي في العام 2024.

وعلى الصعيد الاقتصادي، أقرت وزارة المالية السعودية موازنة العام 2026، مع تقديرات بإيرادات تبلغ نحو 1.147 تريليون ريال سعودي (نحو 306 مليار دولار أمريكي)، وإجمالي نفقات مخططة بنحو 1.313 تريليون ريال سعودي، ما ينتج عنه عجز مالي متوقع يقدر بنحو 165 مليار ريال سعودي (ما يعادل 3.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي). وتعكس الميزانية استمرار الالتزام بسياسة الإنفاق التوسعي على الأولويات الوطنية، بما في ذلك المشاريع التنموية، مع السعي في الوقت ذاته إلى تعزيز الاستدامة المالية وتسريع تنويع الاقتصاد بعيداً عن الاعتماد على النفط. كما شكل نمو الأنشطة غير النفطية والاستثمار في البنية التحتية والخدمات العامة محورين رئيسيين في الاستراتيجية المالية للعام 2026.

أبو ظبي

كان سوق أبوظبي للأوراق المالية خامس أفضل الأسواق أداءً على مستوى الأسواق الخليجية خلال العام 2025، إذ ارتفع المؤشر العام بنسبة 6.1 في المائة لينتهي تداولاته مغلقاً عند مستوى 9,992.72 نقطة. وجاء هذا التحسن عقب تراجع بنسبة 1.7 في المائة في العام 2024 وانخفاض بلغت نسبته 6.2 في المائة في العام 2023. وعلى الرغم من ذلك، سجلت القيمة السوقية للشركات المدرجة في السوق نمواً بوتيرة معتدلة بنسبة 3.7 في المائة لتصل إلى نحو 3.03 تريليون درهم إماراتي (ما يعادل 830 مليار دولار أمريكي)، مدفوعة بصفة رئيسية بنمو السوق على نطاق واسع. وعلى الصعيد القطاعي، حققت خمس قطاعات من أصل عشرة مكاسب خلال العام، في حين سجلت القطاعات الخمسة الأخرى تراجعاً. وتصدر قطاع العقارات قائمة القطاعات الرابحة بارتفاع بلغت نسبته 15.4 في المائة في العام 2025، وتبعه كلا من قطاعي الاتصالات (+12.7 في المائة)، ثم القطاع المالي (+9.2 في المائة). وفي المقابل، سجل قطاع السلع الاستهلاكية أكبر تراجع سنوي بانخفاض بلغت نسبته 43.0 في المائة، وتبعه كلا من مؤشري قطاع الرعاية الصحية وقطاع تجزئة السلع الاستهلاكية التقديرية بتراجع بلغت نسبته 22.9 في المائة و18.4 في المائة، على التوالي. كما سجلت القطاعات ذات النقل الوزني الكبير، مثل قطاع المرافق العامة، انخفاضاً سنوياً معتدلاً بنسبة 3.4 في المائة، مما أثر على الأداء العام للسوق.

وفي مستجدات المشهد الاقتصادي، شهد نشاط القطاع العقاري في أبوظبي نمواً ملحوظاً خلال العام 2025. ووفقاً لمركز أبوظبي العقاري، قفزت القيمة الإجمالية للصفقات العقارية بنسبة 36 في المائة على أساس سنوي لتبلغ 165.5 مليار درهم إماراتي، في حين ارتفع إجمالي عدد الصفقات بنسبة 50 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 42,420 صفقة خلال هذه الفترة. كما سجل مؤشر أسعار بيع الشقق في أبوظبي ارتفاعاً بمقدار 13.51 نقطة ليبلغ 107.5 نقطة، فيما صعد مؤشر أسعار بيع الفلل بمقدار 12.47 نقطة ليصل إلى 124.72 نقطة. ويعكس هذا الأداء القوي تنامي جاذبية أبوظبي كأحد أكثر أسواق العقارات موثوقة وشفافية على مستوى المنطقة، بدعم من ارتفاع مستويات الشفافية، وتوافر بيانات موثوقة، وأطر تنظيمية فعالة عززت من جاذبية السوق خلال العام. كما تجسدت ملامح الابتكار الرقمي في القطاع من خلال مبادرات رئيسية، من بينها خدمة البيع والشراء الرقمية، ومنصة مضمون، والخارطة التفاعلية لمركز أبوظبي العقاري.

دبي

جاء سوق دبي في المرتبة الثالثة من حيث الأداء على صعيد أسواق دول مجلس التعاون الخليجي خلال العام 2025، محققاً مكاسب بنسبة 17.2 في المائة لينتهي تداولات العام مغلقاً عند مستوى 6,047.1 نقطة. وعلى الرغم من هذا النمو ثنائي الرقم، مثلت هذه المكاسب ثالث أكبر ارتفاع سنوي للمؤشر خلال الأربعة أعوام الماضية، كما سجل السوق خامس عام على التوالي من الصعود. وعلى صعيد أداء القطاعات، شهدت خمسة من أصل ثماني مؤشرات قطاعية مدرجة في السوق نمواً خلال العام 2025، في حين سجلت القطاعات الثلاثة المتبقية تراجعاً. وحقق مؤشر قطاع المواد الأساسية أكبر زيادة، مرتفعاً بنسبة 29.9 في المائة لينتهي تداولات العام مغلقاً عند 186.11 نقطة، وتبعه كلا من مؤشري قطاع الاتصالات وقطاع الصناعة اللذان سجلا نمواً بنسبة 29.5 في المائة و28.1 في المائة، على التوالي. في المقابل، تكبد مؤشر قطاع الخدمات الاستهلاكية أكبر تراجع سنوي، منخفضاً بنسبة 24 في المائة لينتهي تداولاته مغلقاً عند مستوى 1,119.91 نقطة. وفي هذا السياق، أظهرت القيمة السوقية لسوق دبي المالي تحسناً قوياً بنسبة 14.7 في المائة على أساس سنوي، لتبلغ 1.029 تريليون درهم إماراتي (280 مليار دولار أمريكي) بنهاية العام. وجاء هذا الارتفاع مدفوعاً بصفة رئيسية بالاكتتاب العام لشركة أليك القابضة، الذي استقطب طلبات بقيمة 8.1 مليار دولار أمريكي، وتم تغطيته بنحو 21 مرة، وجمع 381 مليون دولار أمريكي.

وعلى الصعيد الاقتصادي، سجل سوق العقارات في دبي أقوى أداء له على الإطلاق خلال العام 2025، بما يعكس قوة الطلب وتوازنه عبر مختلف فئات الأصول العقارية في الإمارة. وارتفع حجم المبيعات عبر جميع قطاعات العقارات في دبي بنسبة 17.1 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 212.8 ألف صفقة، مقارنة بنحو 181.7 ألف صفقة في العام 2024. وبالمثل، قفزت القيمة الإجمالية للمبيعات بنسبة 27.3 في المائة على أساس سنوي لتبلغ 667.6 مليار درهم إماراتي في العام 2025، مقابل 524.6 مليار درهم إماراتي في العام 2024. كما ارتفع إجمالي حجم مبيعات الشقق السكنية في دبي بنسبة 19.3 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 169.6 ألف وحدة خلال العام 2025، في حين زادت القيمة الإجمالية لمبيعات الشقق بنسبة 25.4 في المائة على أساس سنوي خلال الفترة نفسها، لتبلغ 331.1 مليار درهم إماراتي.

قطر

بعد أن أنهت العام 2024 على أكبر تراجع بين الأسواق الخليجية، اختتمت بورصة قطر العام 2025 عند مستوى 10,762.5 نقطة، محققة مكاسب هامشية بلغت 1.8 في المائة. وفي المقابل، سجل مؤشر السوق العام مكاسب سنوية أقوى بنسبة 7.5 في المائة لينتهي تداولاته مغلقاً عند 4,058.80 نقطة. وشهدت البورصة إدراج شركتين في السوق الرئيسية خلال العام، ففي يناير 2025، نجحت شركة المحار القابضة في نقل إدراج أسهمها من السوق الثانوية / سوق الشركات الناشئة إلى السوق الرئيسية لبورصة قطر. كما أتمت شركة مساندة لخدمات إدارة المرافق عملية الإدراج المباشر في السوق الرئيسية بتاريخ 15 ديسمبر 2025.

أما على صعيد أداء القطاعات المختلفة خلال العام، فقد نجحت معظم المؤشرات القطاعية في تحقيق مكاسب إيجابية. وتصدر مؤشر قطاع الاتصالات قائمة أفضل القطاعات أداءً في العام 2025، مسجلاً نمواً بنسبة 23.9 في المائة، بدعم من ارتفاع سهمي فودافون قطر وأوريدو بنسبة 33.1 في المائة و12.8 في المائة، على التوالي. وجاء مؤشر قطاع البنوك والخدمات المالية في المرتبة الثانية، محققاً مكاسب بلغت نسبتها 10.8 في المائة، مدفوعاً بالأداء الإيجابي لمعظم الأسهم المكونة له، إذ سجل كلا من بنك الدوحة (+44.1 في المائة) وبنك لشا (+37.4 في المائة) خلال العام. كما جاء قطاع الخدمات والسلع الاستهلاكية في المرتبة الثالثة من حيث الأداء، مسجلاً نمواً بنسبة 8.6 في المائة. وفي المقابل، كان مؤشر قطاع العقارات الأسوأ أداءً خلال العام، متراجعاً بنسبة 5.4 في المائة على أساس سنوي، تلاه قطاع الصناعات الذي انخفض بنسبة 2.6 في المائة. وجاء تراجع مؤشر العقارات في أعقاب انخفاض معظم الشركات المدرجة ضمن المؤشر، إذ تراجع سهم الشركة المتحدة للتنمية، وبروة العقارية، ومزايا للتطوير العقاري بنسب بلغت 18.7 في المائة و7.6 في المائة و1.9 في المائة، على التوالي. كما سجل قطاع الصناعات تراجعاً بنسبة 2.6 في المائة، في ظل انخفاض

معظم الشركات المكونة له، مع تصدر سهم شركة قطر الوطنية لصناعة الأسمنت «ومسيعيد للبتر وكيموايات القابضة قائمة التراجعات، بفقداهما نسبة 31.3 في المائة و26.9 في المائة من قيمتهما، على التوالي.

واتسمت أنشطة التداول في البورصة بالتباين خلال العام. إذ ارتفع إجمالي كمية الأسهم المتداولة بنسبة 3.9 في المائة ليصل إلى 39.6 مليار سهم، مقارنة بنحو 38.1 مليار سهم في العام السابق. في المقابل، تراجعت قيمة الأسهم المتداولة بنسبة 3.8 في المائة لتبلغ 102.5 مليار ريال قطري في العام 2025، مقابل 106.5 مليار ريال قطري في العام 2024. وعادت أسهم بنك قطر الوطني لتتصدر قائمة الأسهم الأكثر تداولاً من حيث القيمة خلال العام 2025، بقيمة تداولات سنوية بلغت 10.8 مليار ريال قطري، ما يمثل 10.2 في المائة من إجمالي قيمة التداولات خلال العام، تلتها أسهم أوريدو وبلدنا بقيم تداول بلغت 7.5 مليار ريال قطري و6.6 مليار ريال قطري، على التوالي. أما من حيث كمية التداولات السنوية، فقد تصدر سهم بلدنا القائمة بإجمالي 4.7 مليار سهم، تلتها مجموعة إزدان القابضة وقطر لصناعة الألمنيوم، بتداولات بلغت 4.3 مليار سهم و2.7 مليار سهم، على التوالي.

البحرين

سجل مؤشر البحرين العام خامس عام على التوالي من النمو السنوي، محققاً مكاسب بوتيرة معتدلة بلغت نسبتها 4.1 في المائة خلال العام 2025، وذلك بعد ارتفاع هامشي بنسبة 0.7 في المائة في العام 2024. وأنهى المؤشر العام تداولات العام متخطياً مستوى 2,000 نقطة ومغلقاً عند 2,066.54 نقطة، بدعم من المكاسب الملحوظة خلال النصف الثاني من العام، فيما بلغ أعلى مستوياته في أواخر أكتوبر 2025 عند 2,079.68 نقطة. وأظهر أداء القطاعات خلال العام ميلاً محدوداً لصالح القطاعات الراححة، إذ سجلت أربعة من أصل سبعة مؤشرات قطاعية في البورصة مكاسب سنوية. وساهم النمو السنوي البالغ 13.1 في المائة لأكبر المؤشرات، وهو مؤشر القطاع المالي، بشكل ملموس في دعم الارتفاع الإجمالي للمؤشر العام، وتبعه مؤشر السلع الاستهلاكية الكمالية (+10.8 في المائة) ثم مؤشر السلع الاستهلاكية (+8.0 في المائة). في المقابل، حد التراجع السنوي لمؤشر المواد الأساسية بنسبة 15 في المائة من وتيرة النمو الإجمالي للمؤشر العام، ليقصر الارتفاع على 4.1 في المائة فقط، وذلك في أعقاب انخفاض سعر سهم شركة المنيوم البحرين، الشركة الوحيدة المدرجة ضمن للمؤشر، بنسبة 15 في المائة خلال العام 2025.

وفي أبرز التطورات الاقتصادية خلال العام 2025، شهد الاقتصاد البحريني تخفيضين رئيسيين للتصنيف الائتماني من وكالتي تصنيف عالميتين، هما فيتش وستاندرد اند بورز. وجاء أول تخفيض في فبراير 2025، حين قامت وكالة فيتش بتعديل النظرة المستقبلية لتصنيف البحرين الائتماني طويل الأجل بالعملة الأجنبية من مستقرة إلى سلبية، مع تثبيت التصنيف عند مستوى (+B). وعزت الوكالة هذه النظرة السلبية إلى استمرار العجز المالي بصفة عامة وتزايد أعباء خدمة الدين. كما تلقت المملكة أول تخفيض لتصنيفها الائتماني من وكالة ستاندرد أند بورز منذ العام 2017، على خلفية استمرار التحديات المرتبطة بمستويات الدين. ففي نوفمبر 2025، خفضت الوكالة التصنيف السيادي طويل الأجل بالعملة الأجنبية والمحلية للبحرين إلى (B) من (+B) مع نظرة مستقبلية مستقرة، مشيرة إلى تعقيدات الأوضاع المالية والدين العام. وفي المقابل، كشفت البحرين مؤخراً عن حزمة إجراءات جديدة تهدف إلى تعزيز المالية العامة، شملت رفع أسعار الوقود، وزيادة تعرفه الكهرباء والمياه، وتعزيز توزيعات الأرباح من الشركات المملوكة للدولة، وفرض رسوم وضرائب إضافية. وعلى وجه التحديد، أقرت المملكة خطأً لتطبيق ضريبة بنسبة 10 في المائة على أرباح الشركات المحلية التي تتجاوز إيراداتها مليون دينار بحريني أو التي تزيد أرباحها الصافية السنوية على 200 ألف دينار، على أن تطبق الضريبة حصراً على الأرباح التي تتجاوز هذا الحد، مع استهداف بدء التنفيذ في العام 2027. كما تضمنت الخطط إجراءات لتطوير آليات أكثر دقة لتسعير الوقود.

عمان

جاء مؤشر سوق مسقط في صدارة قائمة أفضل المؤشرات أداءً على مستوى الأسواق الخليجية خلال العام 2025، وذلك بعد تسجيله لمكاسب محدودة لم تتجاوز 1.4 في المائة في العام 2024. وبلغ المؤشر أعلى مستوياته منذ مايو 2016 في 12 ديسمبر 2025، قبل أن يشهد تراجعاً هامشياً خلال ما تبقى من العام. وأنهى مؤشر السوق العام محققاً مكاسب قوية بلغت 28.2 في المائة، لتعد من بين الأكبر عالمياً، وينتهي تداولات العام مغلقاً عند مستوى 5,985.66 نقطة. وكان المؤشر قد سجل ذروته السنوية عند 5,865.33 نقطة في منتصف ديسمبر 2025، في حين بلغ أدنى مستوياته عند 4,223.83 نقطة في مطلع أبريل 2025، ما يعكس تعافياً بنسبة 38.9 في المائة من أدنى مستوياته خلال العام. وجاء أداء القطاعات إيجابياً خلال العام 2025، إذ حققت القطاعات الثلاثة جميعها مكاسب سنوية. وتصدر قطاع الصناعة قائمة القطاعات الأفضل أداءً في سوق مسقط، مسجلاً ارتفاعاً ملحوظاً بنسبة 48.9 في المائة لينتهي تداولات السوق مغلقاً عند 7,846.45 نقطة، بدعم من ارتفاع أسعار أسهم عدد كبير من الشركات المدرجة ضمنه. وتبعه مؤشر قطاع الخدمات الذي حقق مكاسب بنسبة 38.0 في المائة لينتهي تداولات العام مغلقاً عند 2,405.16 نقطة. وبالمثل، سجل مؤشر القطاع المالي نمواً سنوياً بنسبة 28.3 في المائة، لينتهي تداولات العام 2025 مغلقاً عند مستوى 9,908.9 نقطة.

وعلى الصعيد الاقتصادي، تم رفع التصنيف الائتماني لسلطنة عمان مرتين خلال العام 2025. ففي منتصف يوليو 2025، قامت وكالة موديز للتصنيف الائتماني برفع التصنيف السيادي للسلطنة من Ba1 إلى Baa3، مما أعاد عمان إلى فئة الدرجة الاستثمارية. وجاء هذا التطور في أعقاب إنجازات ملموسة على صعيد المالية العامة، شملت ضبط الإنفاق الحكومي الذي بلغ متوسطه نسبة 41 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2016-2020، ليتراجع إلى نسبة 29 في المائة في العام 2024، إلى جانب خفض الدين العام من نسبة 37.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بنهاية العام 2023 إلى نسبة 35.5 في المائة بنهاية العام 2024. وفي السياق ذاته، قامت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني مؤخراً برفع تصنيف السلطنة طويل الأجل بالعملة الأجنبية إلى BBB- من BBB+ مع نظرة مستقبلية مستقرة، لترتقي بدورها بعمان إلى فئة الدرجة الاستثمارية، مستندة في ذلك إلى متانة الانضباط المالي. ويذكر أن وكالة ستاندرد أند بورز كانت قد رفعت تصنيف عمان الائتماني إلى BBB- مع نظرة مستقبلية مستقرة خلال العام 2024.

المسؤولية والافصاح عن المعلومات الهامة

إن "كامكو إنفست" هي شركة مرخصة تخضع كلياً لرقابة هيئة أسواق المال في دولة الكويت ("الهيئة الكويت") وبشكل جزئي لرقابة بنك الكويت المركزي ("البنك المركزي").

الغرض من هذا التقرير هو توفير المعلومات فقط. لا يُعتبر مضمون هذا التقرير، بأي شكل من الأشكال، استثماراً أو عرضاً للاستثمار أو نصيحة أو إرشاداً قانونياً أو ضريبياً أو من أي نوع آخر، وينبغي بالتالي تجاهله عند النظر في أو اتخاذ أي قرارات استثمارية. لا تأخذ كامكو إنفست بعين الاعتبار، عند إعداد هذا التقرير، الأهداف الاستثمارية والوضع المالي والاحتياجات الخاصة لفرد معين. وبناءً على ما تقدّم، وقيل أخذ أي قرار بناءً على المعلومات الموجودة ضمن هذا المستند، ينبغي على المستثمرين أن يبادروا إلى تقييم الاستثمارات والاستراتيجيات المشار إليها في هذا التقرير على نحو مستقلّ ويقرّروا بشأن ملاءمتها على ضوء ظروفهم وأهدافهم المالية الخاصة. يخضع محتوى التقرير لحقوق الملكية الفكرية المحفوظة. كما يُمنع نسخ أو توزيع أو نقل هذا البحث وهذه المعلومات في الكويت أو في أي اختصاص قضائي آخر لأي شخص آخر أو إدراجها بأي شكل من الأشكال في أي مستند آخر أو مادة أخرى من دون الحصول على موافقتنا الخطية المسبقة.

قد يبرز في بعض الأحوال والظروف، تباين عن تلك التقديرات والتصنيفات الضمنية بسعر القيمة العادلة بالاستعانة بالمعايير أعلاه. كما تعتمد كامكو إنفست في سياستها على تحديث دراسة القيمة العادلة للشركات التي قامت بدراستها مسبقاً بحيث تعكس أي تغييرات جوهرية قد تؤثر في توقعات المحلل بشأن الشركة. من الممكن لتقلبات سعر السهم أن تتسبب في انتقال الأسهم إلى خارج نطاق التصنيف الضمني وفق هدف القيمة العادلة في كامكو إنفست. يمكن للمحللين أن لا يعمدوا بالضرورة إلى تغيير التصنيفات والتقديرات في حال وقوع حالة مماثلة إلا أنه يُتوقع منهم الكشف عن الأسباب الكامنة وراء وجهة نظرهم وآرائهم لعملاء كامكو إنفست.

تفضل كامكو إنفست صراحة كل بند أو شرط تقترحون إضافته على بيان إخلاء المسؤولية أو يتعارض مع البيان المذكور ولن يكون له أي مفعول. تستند المعلومات المتضمنة في هذا التقرير إلى التداولات الجارية والإحصاءات والمعلومات العامة الأخرى التي نعتقد بأنها موثوقة. إننا لا نعلن أو نضمن بأن هذه المعلومات صحيحة أو دقيقة أو تامة وبالتالي لا ينبغي التعويل عليها. لا تلزم كامكو إنفست بتحديث أو تغيير أو تعديل هذا التقرير أو بإبلاغ أي مسلم في حال طاول تغيير ما أي رأي أو توقع أو تقدير مبين فيه أو بات بالتالي غير دقيق. إن نشر هذا التقرير هو لأغراض إعلامية بحثة لا تمت بصلة لأي عرض استثماري أو تجاري. لا ينشأ عن المعلومات الواردة في التقارير المنشورة أي التزام قانوني و/أو اتفاقية ملزمة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أي التزام بتحديث معلومات مماثلة. إنكم تحملون مسؤولية إجراء أبحاثكم الخاصة وتحليل المعلومات المتضمنة أو المشار إليها في هذا التقرير وتقييم مميزات ومخاطر المتعلقة بالأوراق المالية موضوع التقرير أو أي مستند آخر. وعلاوة على ذلك، من الممكن أن تخضع بيانات/معلومات محدّدة للبند والشروط المنصوص عليها في اتفاقيات أخرى تشكل كامكو إنفست طرفاً فيها.

لا يجب تفسير أي عبارة واردة في هذا التقرير على أنه طلب أو عرض أو توصية بشراء أو التصرف في أي استثمار أو بالالتزام بأي معاملة أو بتقديم أي نصيحة أو خدمة استثمارية. أن هذا التقرير موجه إلى العملاء المحترفين وليس لعملاء البيع بالتجزئة ضمن مفهوم قواعد هيئة السوق المالية. لا ينبغي على الآخرين مقن يستلمون هذا التقرير التعويل عليه أو التصرف وفق مضمونه. يتوجب على كل كيان أو فرد يصيخ بحوزته هذا التقرير أن يطّلع على مضمونه ويحترم القيود الواردة فيه وأن يمتنع عن التعويل عليه أو التصرف وفق مضمونه حيث يُعد من غير القانوني تقديم عرض أو دعوة أو توصية لشخص ما من دون التقيد بأي ترخيص أو تسجيل أو متطلبات قانونية.

تخضع شركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة المملوكة بالكامل لشركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامّة" لسلطة دبي للخدمات المالية. ويجوز لشركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) أن تقوم بالأنشطة المالية التي تدرج ضمن نطاق رخصة سلطة دبي للخدمات المالية الحالية فقط. يمكن توزيع المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من قبل كامكو إنفست (مركز دبي المالي العالمي) نيابة عن شركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامّة". تستهدف هذه الوثيقة العملاء المحترفين أو أطراف الأسواق فقط على النحو المحدد من جانب سلطة دبي للخدمات المالية، ولا يجوز لأي شخص آخر الاعتماد عليها.

تحذيرات من المخاطر

تتخذ الأسعار أو التخمينات أو التوقعات صفة دلالية بحثة ولا تهدف بالتالي إلى توقع النتائج الفعلية بحيث قد تختلف بشكل ملحوظ عن الأسعار أو التخمينات أو التوقعات المبينة في هذا التقرير. قد ترتفع قيمة الاستثمار أو تنخفض، وقد تشهد قيمة الاستثمار كما الإيرادات المحقق منه تقلبات من يوم لآخر بنتيجة التغييرات التي تطاول الأسواق الاقتصادية ذات الصلة (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التغييرات الممكن وغير الممكن توقعها في أسعار الفائدة، وأسعار الصرف الأجنبي، وأسعار التأخير وأسعار الدفع المسبق والظروف السياسية أو المالية، إلخ...).

لا يدل الأداء الماضي على النتائج المستقبلية. تعدّ كافة الآراء أو التقديرات أو التخمينات (أسعار الأسهم محل البحث والتقديرات بشكل خاص) غير دقيقة بالأساس وتخضع للرأي والتقدير. إننا عبارة عن آراء وليس حقائق تستند إلى توقعات وتقديرات راهنة وتعول على الاعتقادات والفرضيات. قد تختلف المحصّلات والعوائد الفعلية اختلافاً جوهرياً عن المحصّلات والعوائد المصرح عنها أو المتوقعة وليس هناك أي ضمانات للأداء المستقبلي. تنشأ عن صفقات معينة، بما فيها الصفقات المشتملة على السلع والخيارات والمشتقات الأخرى، مخاطر هامة لا تناسب بالتالي جميع المستثمرين. لا يعتزم هذا التقرير على رصد أو عرض كافة المخاطر (المباشرة أو غير المباشرة) التي ترتبط بالاستثمارات أو الاستراتيجيات المشار إليها في هذا التقرير.

تضارب المصالح

تقدّم كامكو إنفست والشركات التابعة خدمات مصرفية استثمارية كاملة وقد يتخذ مدراء ومسؤولين وموظفين فيها، موافق تتعارض مع الآراء المبينة في هذا التقرير. يمكن لموظفي البيع وموظفي التداول وغيرهم من المختصين في كامكو إنفست تزويد عملائنا ومكاتب التداول بتعليقات شفوية أو خطية حول السوق أو باستراتيجيات للتداول تعكس آراء متعارضة مع الآراء المبينة صراحة في هذا التقرير. يمكن لإدارة الأصول ومكاتب التداول خاصتنا ولأعمالنا الاستثمارية اتخاذ قرارات استثمارية لا تتناغم والتوصيات أو الآراء المبينة صراحة في هذا التقرير. يجوز لكامكو إنفست أن تقيم أو تسعى لإقامة علاقات على مستوى خدمات الاستثمار المصرفية أو علاقات عمل أخرى تحصل في مقابلها على تعويض من الشركات موضوع هذا التقرير. لم تتم مراجعة الحقائق والآراء المبينة في هذا التقرير من قبل المختصين في مجالات عمل أخرى في كامكو إنفست، بما في ذلك طاقم الخدمات المصرفية الاستثمارية، ويمكن ألا تجسّد معلومات يكون هؤلاء المختصين على علم بها. يمتلك بنك الخليج المتحد- البحرين غالبية أسهم كامكو إنفست ويمكن أن ينشأ عن هذه الملكية أو أن تشهد على تضارب مصالح.

إخلاء المسؤولية القانونية و الضمانة

لا تقدّم كامكو إنفست إعلانات أو ضمانات صريحة أو ضمنية. وإننا، وفي الحدود الكاملة التي يسمح بها القانون المنطبق، نخلي بموجبه صراحة مسؤوليتنا عن أي وكافة الإعلانات والضمانات الصريحة والضمنية، أيًا كان نوعها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، كل ضمانات تتعلق بدقة المعلومات أو ملاءمتها للوقت أو ملاءمتها لغرض معين و/أو كل ضمانات تتعلق بعدم المخالفة. لا تقبل كامكو إنفست تحمّل أي مسؤولية قانونية في كافة الأحوال، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) تعويلكم على المعلومات المتضمنة في هذا التقرير، وأي إغفال عن أي أضرار أو خسائر أيًا كان نوعها، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) أضرار مباشرة، غير مباشرة، عرضية، خاصة أو تبعية، أو مصاريف أو خسائر تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير أو بعدم التمكن من الاستناد عليه، أو ترتبط بأي خطأ أو إغفال أو عيب أو فيروس الحاسوب أو تعطّل النظام، أو خسارة ربح أو شهرة أو سمعة، حتى وإن تمّ الإبلاغ صراحة عن احتمال التعرّض لخسائر أو أضرار مماثلة، بحيث تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير. لا نستثني واجباتنا أو مسؤولياتنا المنصوص عليها بموجب القوانين المطبقة والملزّمة.



شركة كامكو للاستثمار - ش.م.ك (عامة)

برج الشهيد، شارع خالد بن الوليد، منطقة شرق

ص.ب 28873 الصفاة 13149 دولة الكويت

هاتف : 2233 6600 (965)+ فاكس: 2395 2249 (965)+

البريد الإلكتروني: kamcoird@kamcoinvest.com

الصفحة الإلكترونية : www.kamcoinvest.com

كامكو إنفست